ولا يلزم من احتياج النوع الى كل من العلتين عدم استقلالهما بالعلية للفرد وذلك كجزئيات
الحرارة التي يقع بعضها بهذه النار وبعضها بتلك فنوع الحرارة يكون معلولا لهذه
النيران وقد يمثل بنوع الحرارة الواقع بعض جزئياتها بالنار وبعضها بالشمس
وبعضها بالحركة ونوقش في كون هذه الحرارات من نوع واحد ودفع بان المراد
بالنوع ما هو اعم من الحقيقي فالبعد وههنا بحث وهو ان الواحد بعينه
وان كان من حيث وقوعه بالعلة المعينة محتاجا اليها لكن هل يصح استناده الى
علة لا بعينها بان يقع بكل منهما على سبيل البدل بان يكون الواقع بهذه هو بعينه
الواقع بتلك مثلا حركة هذا الحجر في مسافة معينة في زمان معين اذا وقعت
بتحريك زيد فلو فرضناها واقعة بتحريك عمرو هل تكون هي بعينها فيه تردد
مبناه على ان اتحاد الفاعل هل له مدخل في تشخص المعلول وهذا غير ما تقرر
من انه لا مدخل في تشخص الحركة لوحدة الفاعل حيث تقع الحركة المعينة بعضها
بتحريك زيد وبعضها بتحريك عمرو وانما الكلام في انا لو فرضناها في ذلك الزمان
في تلك المسافة واقعة بتحريك بكر وخالد بدل زيد وعمرو هل تكون تلك بالشخص
وتمسك القائل بجواز اجتماع العلتين على معلول واحد بالشخص بانا لو فرضنا
جوهرا فردا ملتصقا بيد زيد وعمرو يدفعه زيد ويجذبه عمرو في زمان واحد
على حد واحد من القوة والسرعة فالحركة مستندة الى كل منهما بالاستقلال لعدم
الرجحان مع انها واحدة بالشخص ضرورة امتناع اجتماع المثلين ولذا فرضنا
في الجوهر الفرد دون الجسم حيث يمكن تعدد المحل والجواب منع
استنادها الى كل واحد بالاستقلال بل اليهما جميعا بحيث يكون كل منهما جزء
علة وليس من ضرورة تركب العلة تركب المعلول وتوزيع اجزائه على اجزائها
او الى الواجب تعالى كما هو الرأي الحق واما جواز صدور الكثير عن الواحد فلوجهين
احدهما اقناعي وهو ان العقل اذا لاحظ هذا الحكم لم يجد فيه امتناعا لا لذاته ولا
لغيره فمن ادعى الامتناع فعليه البيان وثانيهما تحقيقي وهو ما مر من اقامة البرهان البرهان
على وجوب صدور الممكنات كلها عن الواجب واقوى ما احتج به الفلاسفة
من الشبه انه لو صدر عنه شيئان لكانت مصدريته لهذا ومصدريته لذلك
مفهومين متغايرين فلا يكونان نفسه بل يكون احدهما او كلاهما داخلا فيه
فيلزم تركبه هذا خلف او خارجا عنه لازما له فيكون له صدور عنه وننقل
الكلام الى مصدريته ويتسلسل المصدريات مع كونها محصورة بين حاصرين
والاعتراض عليه من وجوه الاول ان المصدرية امر اعتباري لا تحقق لها في
الاعيان فلا يلزم ان يكون جزءا من الفاعل او عارضا له معلولا الثاني انه ان
اريد بتغاير مصدرية هذا المصدرية ذلك تغايرهما بحسب الخارج فممنوع او

الذهن



الذهن فلا ينافي كونهما نفس الفاعل بحسب الخارج الثالث ان المصدرية لو كانت
متحققة في الخارج لم يكن الفاعل واحدا محضا في شيء من الصور لانه اذا صدر
عنه شيء فقد تحققت هناك مصدرية مغايرة له منافية لوحدته الحقيقية
الرابع ان المصدرية على تقدير تحققها وعدم دخولها في الفاعل لا يلزم ان
يكون معلولا له لجواز ان يكون معلولا لامر اخر اللهم اذا كان الفاعل الواحد هو
الواجب وحينئذ لا تتم الدعوى عليه الخامس انه لو تحققت المصدرية لزم تكثر
المعلولات بل لا تناهيها فانما اذا صدر عن الواجب شيء فان المصدرية حينئذ بعد
ما تكون خارجية لا يجوز ان تكون معلولا لامر اخر بل تكون معلولا للواجب صادرا
عنه فيتحقق مصدرية اخرى بالنسبة اليه ويتسلسل السادس انه لو تم هذا
الدليل لزم ان لا يصدر عن الواحد المحض شيء اصلا والا لكانت هناك مصدرية
داخلة فيتركب او خارجة فيتسلسل وان لا يسلب عنه اشياء كثيرة كسلب الحجر
والشجر عن الانسان وان لا يتصف باشياء كثيرة كاتصاف زيد بالقيام والقعود
وان لا يقبل اشياء كثيرة كقبول الجسم للحركة والسواد لان مفهوم سلب هذا مغاير
لمفهوم سلب ذلك وكذا الاتصاف والقابلية فيلزم اما التركب او التسلسل اذا عرفت
هذا فاعلم انه عطف على الوجود من قوله فواجب للوجود باسقاط حرف العطف
لما مر قوله وحدانية اي وواجب له تعالى الوحدانية مصدر مثل الفردانية وزنا ومعنى
ويجوز ان تكون ياؤه للنسبة ونونه من زيادات النسب مثل لحياني ورقباني
وشعراني وهي عرفا عبارة عن سلب ثلاثة اشياء احدها انتفاء الكثرة عن ذاته
تعالى ويعبرون عنه بنفي الكم المتصل وثانيها انتفاء النظير له تعالى في ذاته
او في صفة من صفاته ويعبرون عنه بنفي الكم المنفصل وفي معناه انفراده تعالى
بايجاد جميع الكائنات ذواتا كانت او افعالا وعدم اسناد التأثير لغيره في شيء من
الممكنات وثالثها انتفاء مماثلته تعالى للحوادث اللازم منه انتفاء ضده منها بالاولى
فاما المطلب الاول والثالث فقد تقدم ما يفيد انتفاءهما بادلته في مبحث مخالفته
للحوادث واما مطلب انفراده تعالى بايجاد الممكنات فسيأتي لزوما في مبحث عموم
تعلق قدرته تعالى بها وصريحا في قوله فخالق لعبد وما عمل والمقصود بالتكلم
عليه الآن انما هو بيان انتفاء نظير له تعالى في ذاته او صفاته والمتقدم عليه
ادلة فمنها المنتخب من المتكلمين برهان التمانع وتقريره انه لو وجد ذوات
موصوفات بصفات الالوهية وهو مرادهم بقولهم لو وجد الهان فاذا اراد
احدهما امرا كحركة جسم مثلا فاما ان يمكن الاخر ارادة ضده كسكونه او لا
وكلاهما محال اما الاول فلانه فرض تعلق ارادته بذلك الضد فاما ان يقع مرادهما
وهو محال لاستلزامه عجز الالهين الموصوفين بكمال القدرة على ما هو المفروض

Copyright © King Saud University